نقد «المشابهة» عند النحاة

دكتور
حسام محمد النادى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

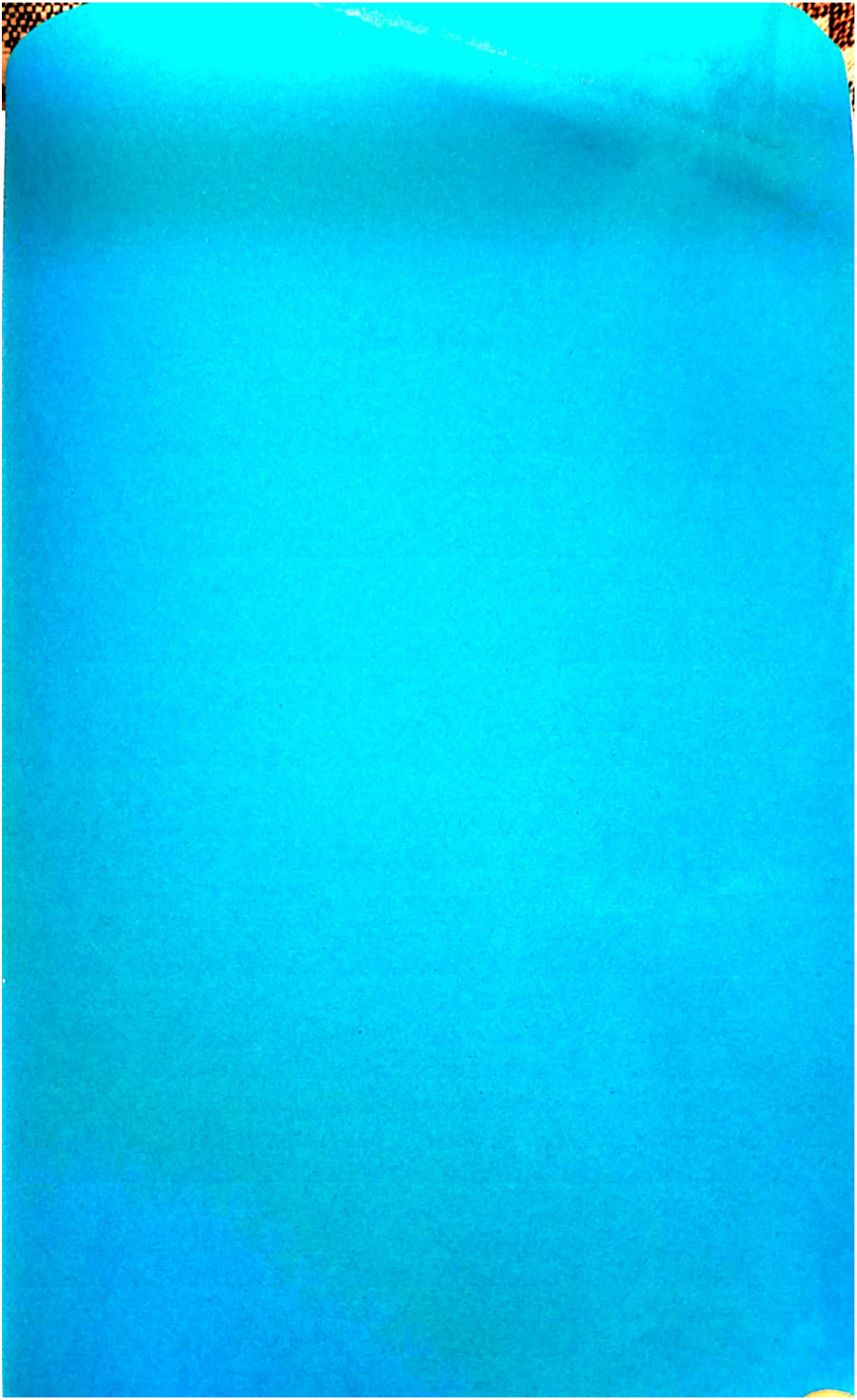

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نقـد "المشابهـة" عنـد النحـاة

د / حسـام النادي(*)

تعـد المشـابهة أحد قوانين النحاة ، وأصولهم " التفسيرية التعليلية" ، التي بنوا عليها نظريتهم حول اللغة ، وحللوا بها العديد من الظواهر اللغوية في عربيتنا . ويقصد بالمشابهة ما يتداوله النحاة من تعليلات ، مثل :

- " ما " و " لات " و " لا " حروف تعمل عمل الأفعال الناسخة في الجملة الاسمية؛ لمشابهتها "ليس"، فلما أشبهتها عملت عملها، فرفعت المبتدأ ونصبت الخبر .
- الفعل المضارع معرب لمضارعته أو مشابهته الأسماء .
- إذا أشبه(١) الاسم الفعل منع التنوين " الصرف " .
- تبنى الأسماء إذا أشبهت الحرف .... إلخ تلك الأقوال المشهورة عن النحاة .

ويحـدد ابن يعيش المشابهة بقوله : (والشيء إذا أشبه الشيء أعطي حكما من أحكامه علـى حسب قوة الشبه ، وليس كل شبه بين شيئين يوجب لأحدهما حكما هو في الأصل للآخـر ، ولكـن الشبه إذا قوي أوجب الحكم ، وإذا ضعف لم يوجب ، فكلما كان الشبه أخص كان أقوى ، وكلما كان أعم كان أضعف ، فالشبه الأعم كشبه الفعل بالاسم من جهة أنـه يدل على " معنى "، فهذا لا يوجب له حكما ؛ لأنه [أي : المعنى] عام في كل اسم وفعل)(٢). ويفهم من ذلك :

ـ أن مشـابهة الشيء للآخر لا توجب له أن يأخذ جميع أحكامه ، بل يأخذ حكما من جملة هذه الأحكام .

ـ أن هـذه المشـابهة ينبغـي أن تكون قوية ، إذ " ليس كل شبه بين شيئين يوجب لأحدهمـا حكما هو للآخر " كما قال ، بل يشترط القوة في هذه المشابهة ، وقد وضح هو طـرفـا من هذه القوة ، وسماها " بالخصوصية " . فكلما كان الشبه أخص كان أقوى ، وأحرى ـ بالتالي ـ بأن ينال أحد أحكام هذا الآخر .

---

* مدرس في قسم النحو والصرف والعروض ، كلية دار العلوم ـ فرع الفيوم ، جامعة القاهرة .

(١) قـال الشيخ يس الحمصي في حاشيته على شرح التصريح:(قال الدنوشري: مثل "أشبه" في المعنى شـابه " ، والمشابهة هي المشاركة في الكيفية ، وابن الحاجب استعملها في مطلق المناسبة ، حيث قـال المبنى ما ناسب) [١/هامش ٤٧] . ويقصد بقول ابن الحاجب " المبني ما ناسب " : أي : المبني مـن الأسماء ما ناسب الحروف ، يعني شابهها .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ، مكتبة المتنبي ، القاهرة: ٥٨/١ ، رانظر : شرح التصريح : ١ / ٥٣ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولعل هذه القوة هي ما عبَّر عنها العُكْبَري[٣] بوجهٍ آخر ، وهو أن تتعدد أوجه الشبه بين المتشابهين ، يقول : (وقد تقرر أن الشيء إذا أشبه غيره من وجهين فصاعدا حُمِل[٤] عليه ما لم يفسد المعنى ، ومنه باب ما لا ينصرف**) . فبتعدد أوجه المشابهة بين شيئين تقوى الصلة وتشتد بينهما ، مما يصلح لأن يأخذ أحدهما بعض أحكام الآخر، إذ هو " شبيهه " .

ويشترط النحاة لتحقق المشابهة ألا يفسد المعنى ، كما ذكر العكبري آنفا ، وفساد المعنى يوضحه الورَّاق[٥] (٣٨١هـ) ــ عند الحديث عن مشابهة المضارع للاسم ــ بقوله : (فلما أشبه الفعل المضارع الاسم من هذه الجهات وَجَب أن يُحمل على الاسم فيما يستحقه الاسم ، و هو الإعراب ، وإنما حُمل على الاسم في الإعراب دون ما يستحقه الاسم من الجمع ، والتصغير، وغير ذلك مما يختص بالأسماء دون الأفعال ؛

---

[٣] اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (تحقيق : غازي مختار طليمات) ، دار الفكر ، دمشق الطبعة الأولى ، ١٩٩٥ م : ١ / ١٧٥ .

[٤] قال ابن يعيش (شرح المفصل : ٨١/٥) : [الشيء يُحمل على الشيء لمناسبة بينهما ، إما من جهة اللفظ ، وإما من جهة المعنى ... والحمل على المعنى هو الكثير] .

** أشار ابن الأنباري (الإنصاف: ٦٦/١) إلى هذه المشابهة للممنوع من الصرف بقوله [ألا ترى أن ما لا ينصرف لمَّا أشبه الفعل من وجهين أُجري مجراه في منع الجر والتنوين] واشتراط النحاة أكثر من وجه شبه للممنوع من الصرف ــ ولغيره ــ شائع إلا ما كان من الكوفيين الذين أجازوا المنع من الصرف ــ خاصة ــ بوجه واحد من الشبه،قال الزمخشري (ابن يعيش:١/ ٦٨) [وأما السبب الواحد فغير مانع أبدا،وما تعلَّق به الكوفيون في إجازة منعه في الشعر ليس بثبْت]،وكذا علل يحيى ابن حمزة العلوي (٧٤٩هـ) ــ في شرحه للمفصل (هامش التخمير: ٢١٦/١)ــ لمنع مثل" عُمر وزُفر " التنوين بقوله : [إنما قضينا بترك الصرف في مثل هذه الأعلام المنقولةعلى هذا البناء لمَّا وجدناها غير منصرفة في كلام العرب ، فلم يكن لنا بدٌّ من تمحُّل هذه العلة ؛ لأنَّا لو لم نتمحلها لأدَّى إلى ارتكاب أحد محذورين : إما صرفها وقد وردت غير منصرفة ، وهذا محال ، وإما ترك صرفها لعلَّة واحدة ، وهذا محال أيضا] ، و انظر العكبري : (اللباب : ١/ ٥٠٠) .

[٥] علل النحو لأبي الحسن الوراق (تحقيق : محمود نصَّار) : الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢م :ص٢٠٢، ٢٠٣ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لأن الإعراب لا يغير معنى الفعل بدخوله عليه ، وصار ما ذكرته يوجب تغيير معنى الفعل وإخراجه إلى أن يكون اسما[٦] ، إذ كانت المعاني التي اختص بها الاسم مما لا يصحُّ دخولها على الفعل ، وإنما اختص بها من حيث كان اسما ، فلذلك وجب أن يحمل الفعل على الاسم من أجل ما أشبهه في حكمٍ لا يغير معناه ، ويلحقه بمعنى الأسماء وهو الإعراب) .

ولا يكتفي النحاة ــ في تعليلاتهم ـ بحمل الشبيه على شبيهه في بعض الأحكام، بل يحملون الشيء على نقيضه أيضا في بعض الأحايين . فمن ذلك :

* التسوية في جمع سلامة المؤنث بين حالتي الجر والنصب ، كما سُوِّي بين الحالتين في جمع سلامة المذكر ؛ حملا للنقيض على النقيض[٧] .

* تعمل " لا " النافية للجنس عمل " إن " لمشابهتها إياها ، (ووجه الشبه بينهما أن" لا " داخلةٌ على المبتدأ والخبر كما أن " إن " كذلك ، وأنها نقيضة " إن " ؛ لأن " لا " للنفي ، و " إن " للإيجاب،وحقُّ النقيض ألا يخرج على حد نقيضه من الإعراب)[٨].

إذن المشابهة وجهٌ من الأوجه التفسيرية للنحاة ــ كما رأينا ــ تكون ــ غالبا ــ السبب في التفسير اللغوي لظاهرةٍ ما ، فتثبت حكما ، أو عملا لشيء بسبب مشابهته لشيء آخر ، قد ثبت له هذا الحكم أو العمل قبلا. ورأينا أن النحاة يشترطون عدة شروط لتحقق

---

[٦] وهذا غير مقرر عند المشابهة ، فقد صرَّح الشَّرَجي الزبيدي ــ في كتابه : ائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة (تحقيق الدكتور/طارق الجنابي) ، عالم الكتب ، ١٩٨٧ : ص١٢٠ ــ بأن [حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصالته]، وورد في حاشية التصريح (٤٤/١) [فإن قيل : لمَّا شابه الفعل الاسم أُعطي الإعراب دون التصغير والتثنية والجمع ، فالجواب :أن التصغير والتثنية والجمع معانٍ تختص بالذوات ، والإعراب معنى يختص بالحال ، فأُعطيت الأفعال الإعراب] .

[٧] انظر: التخمير في شرح المفصل ، لصدر الأفاضل الخوارزمي (تحقيق : د/ عبد الرحمن العثيمين) دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٩٠م : ١ /٢٩٠ ، وجعل ابن الأنباري السبب في حمل الفرع على الأصل ، انظر : أسرار العربية (تحقيق /محمد بهجة البيطار)، المجمع العلمي بدمشق : ٦٢.

[٨] ابن يعيش:١٠٥/١وكذا فسَّر ابن الأنباري عملها بقوله:[لأنها نقيضة" إن"لأن " لا " للنفي و"إن"للإثبات،وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره]:أسرار العربية٢٤٦وابن الأنباري ينسب هذه المشابهة في العمل إلى العرب بقوله(وهم يحملون).وانظر كذا:رصف المباني للمالقي:ص٢٦١،وائتلاف النصرة :ص١٦٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هذه المشابهة ، منها : قوة المشابهة بين المتشابهين ، وليس مطلق المشابهة ، قال ابن هشام عن علة بناء الأسماء : (وإنما يبنى الاسم إذا أشبه الحرف شبها قويا يُدنيه منه)[٩]، و يعلق " الشيخ يس" العليمي على قول ابن هشام عن الاسم المعرب " وأما ما سلم من مشابهة الحرف فمعرب " بأن المقصود من هذه المشابهة (المشابهة المتقدمة ،وهي القوية التي لم تُعارض بأن لا تشابه الحرف أصلا ، أو شابهته شبها غير قوي)[١٠]. كذا يُشترط أن تكون المشابهة في أكثر من وجه، لا من وجهٍ واحد فقط ، ويشترطون كذلك ألا يفسد المعنى بسبب هذه المشابهة .

ومع هذه القيود التي وضعها النحاة لتحقيق المشابهة وجدنا واحدا من نحاة المشرق ، وهو. صدر الأفاضل ** الخوارزمي ، يرفض تعليلات النحاة القائلة بالمشابهة في بعض المسائل ، ويوجد تعليلات أخرى من عنده[١١] ، وهو لم يفرد كتابا خاصا لمعارضاته

---

(٩) شرح التصريح للشيخ خالد الأزهري : ١ / ٤٧ .

(١٠) في حاشيته على تصريح الشيخ خالد : ١ / ٥٣

(**) هو القاسم بن الحُسين بن محمد،المعروف بصدر الأفاضل الخوارزمي،فقية حنفي،وعالم بالعربية،والأدب وُلد في عام(٥٥٥هـ) بخوارزم،وتُوفي مقتولا على يد التتار في عام(٦١٧هـ)عند اجتياحهم لخوارزم،وكان سُنِّيا ــ والشائع في أهل خوارزم الاعتزال ــ معتزا بنفسه وعلمه،زاهدا في المناصب الدنيويةعلىحد وصف ياقوت له، وقد قابله بخوارزم،وذكر له ثمانيةعشرمؤلفا، منها عشرة في النحو وهي ثلاثة شروح للمفصل : المجمرة(صغير)،والسبيكة (متوسط)،والتخمير(كبير)،وثلاثة أخرى شروح لبعض مؤلفات الزمخشري النحوية: شرح "المفرد والمؤلف"، شرح "الأنموذج"، شرح "الأحاجي"، وله أربعة كتب في النحو هي:عجائب النحو،السرّ في الإعراب، شرح الأبنية،الزوايا والخبايا في النحو وله كتب أخرى في الأدب.وقد حمل صدر الأفاضل على النحاة ، وعارضهم في الكثير من أصولهم وآرائهم، وبث ذلك في كتابه التخمير. انظر في ترجمته : معجم الأدباء :١٦ / ٢٣٨ــ٢٥٣، والجواهر المضيئة في طبقات الحنفية (رقم١١٠٩) : ٢ / ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، وقد نقل ابن قطلوبغا الترجمة من القرشي إلى تاج تراجمه : ص٢٣٠ ، وكذا انظر: هدية العارفين :١ / ٨٢٨ .

(١١) كثرت معارضات صدر الأفاضل للنحاة في كتابه " التخمير "، وفي مسائل وأبواب نحوية متعددة وكثيرة ، غير أنني لم أعنى ــ هاهنا ــ إلا بذكر معارضاته على ما تعارف عليه النحاة في تعليلاتهم بالمشابهة " .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

النحاة في المشابهة ــ أو في غيرها ، وهي كثيرة ــ وإنما بثَّ آراءه وأفكاره تلك من خلال شرحه للمفصل للزمخشري ، الذي أسماه : " التخمير "[١٢]. وقد جمعت هذه المعارضات ، في محاولة لاستكناه وجهة نظره ، وبلورتها في رؤية ــ أو رؤى ــ قد تفيد الدرس النحوي بوجه عام ، وإن كانت في مضمونها تحمل فكرة عامة لديه حول مسألة المشابهة لدى النحاة ، سنحاول التعرف عليها من خلال عرض لبعض المسائل أو الأبواب النحوية التي كانت المشابهة هي سلاح النحاة الذي هاجمه صدر الأفاضل ورفضه بشده . فإلى هذه المسائل المتشابهات .

(١) *الممنوع من الصرف :*

قسَّم النحاة ــ رحمهم الله ــ الاسم المعرب على قسمين :

* **المنصرف** : وهو ما دخلته حركات الإعراب الثلاثة ، مع التنوين . و" التنوين "[١٣]: عبارة عن نون ساكنة " أصالةً " تلحق آخر الاسم المعرب لفظا لا خطا ، لغير توكيد . أو هو إلحاق الاسم نونا ساكنة ، وليس هو النون نفسها كما قال البعض[١٤].

---

[١٢] وإن كان تراثنا النحوي قد حوى الكثير من الكتب التي أُلِّفت في المعارضات النحوية فقط ، مثل : كتاب " مسائل الغلط " للمبرد في حوالي١٣٣ مسألة عارض بها وغلَّط سيبويه في كتابه ، وكتاب نقض ابن ولَّاد أحمد بن محمد التميمي على المبرد في رده على سيبويه في " الكتاب "، وقد حمل اسمه ــ مطبوعا ــ [الانتصار لسيبويه على المبرد] ، وكتاب" النُصرة لسيبويه على جماعة النحويين " لابن درستويه ، وابن مضاء القرطبي ــ وهو أشهرهم في العصر الحديث ــ في كتبه الثلاثة التي عارض بها نحاة المشرق وهي : المَشرق في النحو ، تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان ، الردُّ على النحاة ، وكتاب ابن خروف الأندلسي " تنزيه أئمة النحو مما نُسب إليهم من الخطأ والسهو " ، الذي رد به على " ابن مضاء " .

[١٣] انظر :اللباب:١/٧٤،والمغني (طبعة دار السلام ٢٠٠٢): ٢/٧٢٦ ، وشرح التصريح : ١/٣٠ ، وأسرار العربية : ٣٥ ، وعلل النحو للوراق :ص٢١٩ ــ ٢٢٢ ، وابن يعيش : ١/٥٧ ،٥٨ ، وابن عقيل : ١/٤٧٢ .

[١٤] هذا هو رأي السهيلي (نتائج الفكر:٨٦) ويجعله تصحيحا لجعل التنوين النون نفسها ،وذلك ــ عنده ــ [لأن التنوين مصدر نونت الحرف ، أي ألحقته نونا كما أن التنعيل مصدر نعلت الرجل إذا جعلت لها نعلا ، وليس التنعيل هو النعل ، وكذلك التنوين ليس هو النون بمجردها ، وهذا يطرد في الحروف ، تقول سنَّيت الكلمة:أي ألحقت بها سينا،وكوَّفتها أي ألحقت بها كافا] وقد دفع هذا القول الشيخ يس في موضعين الأول : في حاشيته على التصريح (١/٣٠) باعتبار أن تعريف التنوين =

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

* **وغير المنصرف** : وهو الاسم الذي مُنع من الجر (أو الكسر) ، ومن التنوين معـا . ويسمى الضرب الأول : " أمكن " ، ويسمى الثاني غير المنصرف : " غير الأمكـن " ، وإن كان وصف " المتمكن " يجمعهما ، إذ كل أمكن متمكن ، وليس كل متمكن أمكن .

وقد علل النحاة سبب منع الاسم الصرف أو التنوين بمشابهته الفعل. وقد فصـل ذلك ابن عقيل بقوله: (الاسم إن أشبه الحرف سُمي مبنيا، وغير متمكن ، وإن لم يشـبه الحرف سمي معربا ، ومتمكنا . والمتمكن قسمان : متمكن أمكن ، ومتمكن غير أمكـن . فالأول : ما لم يشبه الفعل ، ويسمى منصرفا ، وعلامته أن يجر بالكسـرة مـع الألـف واللام، والإضافة، وبدونهما ، وأن يدخله الصرف وهو التنوينُ الـذي لغيـر مقابلـة،أو تعويض، الدالُ على معنى يستحق به الاسم أن يسمى أمكن ، وذلك المعنى هو عدم شبهه الفعل ، نحو : مررتُ بغلامٍ ، وغلامِ زيدٍ ، والغلامِ . والثاني : هو مـا أشـبه الفعـل ، ويسمى غير منصرف)[١٥]. وهذا الكلام واضح في نسبة عدم صرف الأسماء إلى مشابهة الفعل ، ويؤكده العكبري بقوله : (وينبغي أن يعلم أن الأصـل فـي الأسـماء المعربـة الصرف ، لأن العلة في الإتيان بالصرف موجودة في جميعها[١٦]، إلا أن ضربا منها شابه

= إنما طرأ على الكلمة باعتبار نقله عن أصله من المصدرية إلى الاسمية لا باعتبار أصله، والثاني في حاشيته على شرح الفاكهي على القطر (ص٢٣) وقال فيه [هو في الأصل مصـدر نونـت الكلمـة إذا ألحقت آخرها النون المذكورة لا مطلق النون كما يوهمه بعض العبارات، ثم غلب فصار اسـما للنـون المذكورة] . وهذا رأي مقبول جيد . ومن الطريف ما ذكره الشيخ يس من أن سكون النون هنا أصيل إذ لم يحذف كما حذفوا النون الخفيفة ــ للفعل ــ في مثل " اضرب القوم " لالتقاء الساكنين ، [لأنهم قصدوا أن يجعلوا للنون اللاحقة للاسم مزية على اللاحقة للفعل لشرف الاسم] . وعلل العكبـري (اللبـاب : ٧٤/١) سبب تسميته تنوينا بوجهين : [أحدهما : أنه حادث بفعل الناطق به ، وليس من سنخ الكلمة ــ أي : أصلها ــ والثاني: أنهم فرقوا بين النون الثابتة وصلا ووقفا ، وبين هذه النون] .

[١٥] شرح ابن عقيل (تحقيق د/محمود حلاوي) : ٤٧٢/١، وانظر كذا : ابن يعيش : ٥٧/١ ، وأسـرار العربية :٣٥ــ٣٧ ، واللباب: ٧٢ــ٧٤ .وللفاكهي ــ في حاشيته على القطر :ص ٢٦١ــ كلام شبيه بكلام ابن عقيل ، إلا أنه أخصر ،هو [اعلم أن الاسم إن أشبه الحرف بني ، وسمي غير مـتمكن ، وإلا أعرب وسمي متمكنا ، ثم المتمكن إن لم يشبه الفعل صرف وسمي أمكن ، وإلا منع الصـرف وسمي غير منصرف وغير أمكن] .

[١٦] وقد أوضح ابن يعيش (٥٧/١) هذه العلة في قوله [لأن الاسم بإطلاقه يسـتحق وجـوه الإعـراب ؛ للفرق بين المعاني الطارئة عليه بعد دلالته على مسماه] .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفعل من وجهين ، فمنع ذلك الضرب من الجر و التنوين اللذين لا يدخلان الفعل)[١٧].
وعلة المنع من الصرف هذه عند النحاة إنما مردها علة وجود التنوين في حد ذاته ، وعلة دخوله الأسماء خاصة ، وقد (اختلف النحويون في ذلك ، فذهب سيبويه[١٨] إلى أنه دخل الكلام علامة للأخف عليهم ، والأمكن عندهم[١٩] ، وذهب بعضهم إلى أنه دخل فرقا بين الاسم والفعل[٢٠] ، وذهب آخرون إلى انه دخل فرقا بين ما ينصرف ومالا ينصرف*)[٢١]، وقال بعض الكوفيين : التنوين فاصل بين المفرد والمضاف . و هذا أحد المعاني التي يدخل لها التنوين[٢٢]، وهذا فاسد من ثلاثة أوجه : أحدها أن غير المنصرف يكون مفردا ولا ينون. والثاني أن المفرد مفارق للمضاف ، لأنه يصح السكوت عليه ، والمضاف إليه كجزء من المضاف . والثالث أن ما فيه الألف واللام مفرد ولا ينون[٢٣].

---

[١٧] اللباب : ١/٥٠٠ .

[١٨] الكتاب:١/٢٠ ،٢١ وفيه ما نصه [واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض،فالأفعال أثقل من الأسماء ؛ لأن الأسماء هي الأولى ، وهي أشد تمكنا ، فمن ثم لم يلحقها ـ أي : الأفعال ـ تنوين ، ولحقها الجزم والسكون].

[١٩] وعلل ذلك العكبري (اللباب :١/٧٥) بقوله [وذلك أن ما يشبه الفعل من الأسماء يثقل ولا يحتمل الزيادة ، وما يشبه الحرف يبنى ، وما عري من شبههما يأتي على خفته، فالزيادة عليه تشعر بذلك، إذ الثقيل لا يثقّل].

[٢٠] نسب الزجاجي(الإيضاح : ص٩٧) هذا الرأي إلى الفرّاء ، وعقب بقوله [فقيل له هلا جعل لازما للأفعال ؟ فقال الأفعال ثقيلة ، والأسماء خفيفة ، فجعل لازما للأخف ، وهذا القول مأخوذ من الأول ؛ لأن ما لا ينصرف مضارع الفعل ، وقد رجع ذلك إلى معنى واحد] والأول المأخوذ منه هذا الرأي هو رأي سيبويه، الذي أرجع العلة إلى خفة الأسماء ، وثقل الأفعال . وقد علق العكبري (اللباب : ١ / ٧٥) على رأي الفراء هذا بأنه [فاسد لوجهين : أحدهما أن ما لا ينصرف اسم ومع هذا لا ينون ، والثاني أن الفوارق بين الاسم والفعل كثيرة ، كالألف واللام ، وحروف الجر ، والإضافة ، فلم يحتج إلى التنوين] .

(*) نسب العكبري (اللباب:١/٧٥) هذا الرأي إلى الفراء وقال [هذا يرجع إلى قول سيبويه ، إلا أن العبارة مضطربة ، لأن معناها أن النون فرق بها بين ما ينون وبين ما لا ينون ، وذا تعليل الشيء بنفسه] .

[٢١] أسرار العربية : ص٣٦ .

[٢٢] الإيضاح : ص٩٧ .

[٢٣] اللباب : ١/٧٦

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مدار الأمر إذن على ما قاله سيبويه ، وهو مشابهة الأفعال والخروج بذلك عن الخفة إلى الثقل ، الذي هو ألزم للأفعال. وقد علل النحاة ثقل الأفعال من وجهين : (أحدهما: أن الاسم أكثر من الفعل من حيث أن كل فعل لابد له من فاعل ، اسم يكون معه، وقد يستغني الاسم عن الفعل،وإذا ثبت أنه أكثر في الكلام كان أكثر استعمالا،وإذا كثر استعماله خفَّ على الألسنة لكثرة تداوله ، ألا ترى أن العجمي إذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه ؛ لقلة استعماله له ، وكذلك العربي إذا تعاطى كلام العجم كان ثقيلا عليه لقلة استعماله له . الوجه الثاني: أن الفعل يقتضي فاعلا ومفعولا ، فصار كالمركب منهما، إذ لا يستغني عنهما ، والاسم لا يقتضي شيئا من ذلك ، إذ هو سمة على المسمى لا غير فهو مفرد، والمفرد أخف من المركب)[٢٤].

ولكن ما هي أوجه الشبه بالفعل التي تطرأ على الاسم فتمنعه الصرف ؟ يحددها بعضهم بأن: (المعتبر من شبه الفعل في منع الصرف كون الاسم فيه علتان فرعيتان، إحداهما لفظية ، والأخرى معنوية ، أو فرعية تقوم مقامهما ؛ لأن في الفعل فرعيتين عن الاسم ، إحداهما لفظية ، وهي اشتقاقه من المصدر، والأخرى معنوية وهي افتقاره إلى الفاعل ، والفاعل لا يكون إلا اسما . فلا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم إلا إذا وجدت فيه الفرعيتان ، أو ما قام مقامهما ، وحينئذ يثقل كالفعل ، فلا يدخله كسرٌ ولا تنوين)[٢٥].

ويرى الجمهور أن العلل[٢٦] الموانع للصرف التي تدخل الاسم ، فتنزله منزلة

---

(٢٤) ابن يعيش:٥٧/١ وانظر في ثقل الفعل اللباب:٧٨/١ ،٥٠١، والإيضاح : ص١٠٠، ١٠١، وسيبويه: ٢١/١ ، وشرح السيرافي:٣٠/٢ ، والبغداديات لأبى على الفارسى : ص ١٠١ .

(٢٥) حاشية يس على الفاكهي : ص٢٦١.

(٢٦) قال الشيخ يس (في حاشيته على التصريح٨٣/١، ٨٤) [قول النحاة عن الشيء الفلاني علة لكذا لا يريدون به أنه موجب له، بل المعنى أنه إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم، ويسمون ذلك الحكم في اصطلاح الأصوليين "موجب العلة" وإياه عنى المصنف بقوله "وحكمه ألا كسر ولا تنوين"لأن سقوط الكسر والتنوين في غير المتصرف مقتضى العلتين.وتسميتهم أيضا لكل واحد في غير المتصرف سببا وعلة مجاز ؛ لأن كل واحد منهما جزء علة لا علة تامة ، إذ باجتماع الاثنين يحصل الحكم فالعلة التامة إذن مجموع علتين أو واحدة تقوم مقامهما مع حصول شرط كل واحدة منهما] .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفعل المضارع " تسع " علل ، متى اجتمع منها علتان[٢٧] ــ فصاعدا ــ أو واحدة في معنى اثنتين ، امتنع الاسم من الصرف . وهذه العلل هي : العلمية ، والتأنيث ، ووزن الفعل ، والوصف والعدل ، والعجمة ، والتركيب ، والجمع ، وزيادة الألف والنون[٢٨]. وهذه العلل كلها فرعية ؛ فوزن الفعل فرع وزن الاسم ، إذ وزن كل منهما مخالف لوزن الآخر ، فإذا وجد في الاسم وزن الفعل كان فرعا بالنسبة إلى وزنه،والتركيب فرع الإفراد،والعجمة فرع العربية ؛ لأصالة لغة كل قوم عندهم بالنسبة إلى ما يأخذونها من غيرها ، والتعريف فرع التنكير ، والعدل فرع المعدول عنه ، والوصف فرع الموصوف، والجمع فرع الواحد ، وزيادة الألف والنون فرع المزيد عليه،والتأنيث فرع التذكير[٢٩]. و لابد أن تجتمع في الاسم الممنوع من الصرف علتان ، إحداهما معنوية ، وهي إما الوصفية أو العلمية ، والأخرى لفظية ، وهي السبع البواقي[٣٠] . **نأتي الآن إلى صدر الأفاضل الخوارزمي :**

- وهو ــ بداءة ــ يعيب كلام النحاة ، قائلا[٣١] : (اعلم أن كلام النحويين في باب ما لا ينصرف مُخَبَّطٌ) .
- ثم بعد أن يشرح كلام الزمخشري في بيان علة المنع يعلق عليه بقوله : (أما بيان المقدمة الأولى : فلأن الفعل " يجري " فاعلا ومفعولا ، وذلك يدل على ثقله ، وامتناع الجر والتنوين فيه مناسب أن يكون بهذا الثقل . أما بيان المقدمة الثانية : فلأن الشبه متى وقع بين الاسم والفعل يتثاقل ، فيمنع الجر والتنوين عملا بالشبه . وهذه أشياء ضعيفة تتفرق هباء منبثا برائحة مطالبة ، وشبه معارضة . فنقول :

---

(٢٧) ورد في السابق ــ نفس الصفحة ــ [قال الدنوشري : إنما اكتفوا بعلة واحدة في بناء الاسم وهي مشابهة الحرف من وجه واحد ؛ لأن مشابهة الاسم للفعل غير ظاهرة ولا قوية ، بخلاف مشابهة الاسم للحرف] .

(٢٨) انظر : اللباب : ٥٠١ ــ ٥٠٥ ، وشرح السيرافي : ٣٤/٢ ،وابن يعيش : ٥٩/١ ، ويس على الفاكهي : ٢٦١/٢ ، وأسرار العربية : ٣٠٧ ، وشرح التصريح : ٨٥/١ ،٨٦ ، وعلل النحو للوراق : ٦١٤، ٦١٥ .

(٢٩) يس على الفاكهي : ٢٦١/٢ ، وانظر اللباب : ٥٠١/١ ــ ٥٠٣ .

(٣٠) الشيخ يس على الفاكهي : ٢٦٤/٢ .

(٣١) التخمير : ١ / ٢٠٩ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- لم يمنع الاسم الجر والتنوين إذا شابه الفعل ، قوله: بأنه يتثاقل ، قلنا : لا نُسلّم ، قوله : عملاً بالشبه ، قلنا: لِمَ قلتَ بأن هذا مما يُعمل به ، وهذا لأن ما من شيء إلا وهو يشبه شيئا ثم لا يعطى حكمه ألا ترى أن في الرجال من يشبه أباك ثم لا تبجله تبجيل أبيك)[٣٢]. هو إذن لا يقبل تفسير النحاة للمنع من الصرف بالشبه الحادث بين الاسم والفعل،ولا أن الاسم قد تثاقل هاهنا ، ولا أن هذا الشبه ــ لو فرض وجوده ــ يعمل " لم قلت بأن هذا مما يعمل بــه ؟ " فالمشابهة ــ على إطلاقها ــ لا يترتب عليها أحكام .
- ثم يفسر رفضه تعليل النحاة بقوله : (ولأنه لو كان امتناع الجر والتنوين في الفعل لثقله لما دخله الكسر ؛ لأن الجر والكسر في الثقل بمنزلةٍ ، ولما دخله النون الخفيفة والثقيلة ، لأن التنوين كما هو نون ، فكل من التنوينين أيضا نون . وقالوا أيضا إنما يعاد الجر إلى غير المنصرف عند ورود اللام والإضافة عليه ، لأنه بورود أحدهما يستفحل الاسمية ويضعف معنى الفعل ، فيعود قابلا للجر . وهذه حجة سخيفة ، ألا ترى أنه كما يستفحل بورود أحد الشيئين على الاسمية فكذلك بإسناد الفعل عليه ، ودخول الجار عليه يستفحل[٥] ، فوجب أن يعود إليه الجر والتنوين)[٣٣].

والحق أن ما قاله الخوارزمي الآن في تفسير رفضه يعني أن المحذوف من الممنوع من الصرف إنما هو التنوين فقط لأن الجر والكسر بمنزلة واحدة، وهذا كلام مقبول ، وقد قال به من قبل " قوم ينتمون إلى التحقيق " ــ على حد قول ابن يعيش[٣٤] ــ فقد قال سيبويه أولاً: (والتنوين علامة للأمكن عندهم و الأخف عليهم،وتركه علامة لما يستثقلون)[٣٥] ،كما أن الجر في الأسماء نظير الجزم في الأفعال ، فلا يمنع الذي لا

---

[٣٢] السابق : ١ / ٢١٨ .

[٥] وكأن السيرافي استشرف الزمان ، أو عنى الخوارزمي حين قال : [إن سأل سائل فقال : إذا كان الاسم الذي لا ينصرف متى دخل عليه الألف واللام أو أضيف انصرف ؛ لأنه بالإضافة والألف واللام يخرج عن شبه الفعل ، فينبغي أن تكون حروف الجر متى دخلت على اسم لا ينصرف ، انصرف بدخولها] شرح الكتاب : ٢/٥٢ . ثم أتى بأربع إجابات لا تقف ــ في الحقيقة ــ أمام السؤال من وجهة نظري .

[٣٣] السابق : ١ / ٢١٩ .

[٣٤] ابن يعيش : ١/٥٨ .

[٣٥] الكتاب : ١/ ٢٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ينصرف ما في الفعل نظيره ، وإنما المحذوف منه علم الخفة وهو التنوين وحده ... ثم يتبع الجر التنوين في الزوال لأن التنوين خاصة للاسم والجر خاصة له أيضا فتتبع الخاصة الخاصة[٣٦]،وجعله العكبري – أيضا – مذهب المحققين، و استدل على ذلك بأربعة أوجه مقنعة من وجهة نظر الباحث[٣٧].

يبقى الآن أن نعرف رأي الخوارزمي في المنع من الصرف :

يرى الخوارزمي أن العلل المانعة للصرف إنما هي اثنتان: " الحكاية " و " التركيب " ، ويشرحهما هو بقوله : (مدار الأمر في باب ما لا ينصرف على " حرفين "، على الحكاية ، وعلى التركيب.أما الحكاية ففي موضعين:أحدهما ما فيه وزن الفعل مع الوصف، نحو : رجل أعلم وأجهل ، والثاني : ما فيه وزن الفعل مع العلمية ، نحو يزيد ويشكر . وامتناع الصرف في هذين الموضعين بطريق الحكاية الفعلية . بيان ذلك أن إطلاق هذه الألفاظ في هذين الموضعين في الأصل إطلاق الأفعال على الشيء، ثم كثر حتى فارقتها الفعلية ، إما إلى الوصفية وإما إلى العلمية ، وما فيها من امتناع الصرف حكاية فعلية، كما في " يزيد " من قوله: نُبِّئتُ أخوالي بني يزيدُ)[٣٨].الحكاية إذن هي " وزن الفعل " تارة مع الوصف و أخرى مع العلمية . وقوله إن امتناع الصرف في هذين الموضعين بطريق الحكاية الفعلية يقصد به: أنه كما لم يدخل عليهما الكسر والتنوين قبل نقلهما من الفعلية إلى الاسمية، كذلك لم يدخل عليهما بعد التنقل. و "يزيد " فيما ذكره – وهو شطر بيت – يرى النحاة أنه فعل سُمي به ، وفيه ضمير الفاعل مستكن،ولذلك حكاه مرفوعا ، فهو " جملة " مسمى بها،وبمعنى آخر: علم مركب. إذ لو كانت التسمية بالفعل وحده هنا لجر بالفتحة ؛ لمنعه من الصرف ؛ للعلمية ووزن الفعل . أما الخوارزمي فيرى أن الفعل مفرد وقد نقلت الضمة من صورته الفعلية إلى الاسمية ،

---

[٣٦] ابن يعيش : ٥٨/١ .

[٣٧] اللباب:٧٢،٧٣/١.وجعل الشيخ خالد (التصريح:٢١٠/٢) ذلك مذهب الجمهور حيث قال[وحيث منع التنوين منع الجر تبعا له عند الجمهور، وذهب الزجاج والرماني إلى أن العلتين اقتضتا منعهما معا] وكذا يرى الفاكهي (شرح القطرص١٢٨) أن المنع للتنوين فقط ، والجر ليس داخلا في مسماه. ويرى السيرافي (٣٨/٢) أن الجر قد جعل مكانه الفتح وبالتالي فقد حصل الحذف على شيء واحد هو التنوين .

[٣٨] التخمير : ١/ ٢٠٩ ، ٢١٠ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فهو فعل مفرد لا ضمير فيه، والضمة فيه محكية. وأما التركيب فهو أنواع سبعة عنده، هي[٣٩] :

- تركيب الاسمية ، نحو بعلبك ، وحضرموت ، وهو ما لم يتضمن الشطر الثاني منه معنى الحرف مثل خمسةَ عشرَ ، و بيتَ بيتَ .
- تركيب الزيادة ، نحو الألف والنون في مثل : سكران [صفة] وعثمان [علم].
- تركيب التأنيث ، بالتاء مظهرة أو مقدرة ، أو بالألف بنوعيها ؛ الممدودة أو المقصورة ، أما التأنيث بالتاء فإنه لا يعتبر ما لم يستحكم بالعلمية ، فيكون بالتالي أشد استلزاما للثقل .
- تركيب الجمع ، وهو كل جمع بعد ألفه حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن ، ووجه التركيب فيه أنه بمنزلة جمعين .
- تركيب العلمية ، وهو التركيب الذي في نحو " فُعَل "، كعُمر ، وقد منع الصرف لوجود التركيب فيه تقديرا ، لأنه في قوة علمين .
- تركيب العجمة ، واعلم أن الأعجمي من الأسماء لا يمنع الصرف إلا إذا كانت العجمة فيه والعلمية توأمين ، وإنما منع ذلك الصرف لوجود التركيب فيه تقديرا ، وهو ضم العلم العربي إلى العلم الأعجمي .
- تركيب التكرير ، نحو أُحاد وموحد ، وثُناء ومثنى وهلم جرا [٤٠] .

وواضح ــ بقليل من النظر ــ أن الخوارزمي لا يبعد كثيرا عن رأي النحاة في الممنوع من الصرف وإن كان يرفض المشابهة كما ذكر ؛ فهو يتفق معهم في أن السبب الحقيقي للمنع من الصرف إنما هو " طلب الخفة "، وذلك واضح في الآتي :

* قوله عن تركيب التأنيث : (أما التأنيث بالتاء فإنه لا يعتبر ما لم يستحكم بالعلمية ، وذلك لأنه إذا استحكم بالعلمية كان أشد استلزاما للثقل ، لأنه كلما جيء بالشطر الأول منه لزم المجيء بالشطر الثاني أيضا ، بخلاف ما إذا لم يستحكم)[٤١]. وهذا نفس كلام النحاة.

---

[٣٩] التخمير : ٢١١ ــ ٢١٦ بتصرف .

[٤٠] وقد ورد ذكر رأي صدر الأفاضل الخوارزمي دون ذكر اسمه في كل من : ائتلاف النصرة : ١٠١، ١٠٢ ، و حاشية الشيخ يس على الفاكهي : ٢٦١ .

[٤١] التخمير : ١ / ٢١٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

• قوله بعد توضيحه للمقصود من التركيب:(ثم الاسم إذا تثاقل بالتركيب حُذف عنه التنوين ؛ لأنه شيء زائد على نفس الكلمة ، وعُوض من الجر الفتح لأنه أخف)[٤١].

• عند حديثه عن " صيغة منتهى الجموع ومنعها الصرف إلا إذا اعتل آخرها نحو جوار فإنه ينون في حالتي الرفع والجر ، وعلل لذلك بقوله (فإنه وإن كان يُثقل الاسم من وجه لكنه يُخف من وجه ؛ لأنه يسقط منه الياء ضرورة لالتقاء الساكنين)[٤٢] .

• عند الحديث عن العلم الثلاثي الساكن الوسط مثل " نوح " يقول(الاسم إن وجد فيه التركيب على ما ذكرناه من التفسير أو سببان من أسباب امتناع الصرف كما هو مذهب النحويين [مُنع الصرف] إلا أنه متى كان ثلاثيا ساكن الحشو فإنه فيه خفة،وأما الاستحسان أن يصرف لمقاومة الخفة فيه الثقل الناشئ من سبب امتناع الصرف،فيصير كأن ذلك الثقل لم يوجد فيه)[٤٤] .

ثم هو وإن كان يبدو أنه يخالفهم في موانع الصرف ، حيث يجعلها النحاة سبعة ــ أو يزيد ــ ويجعلها هو اثنتين ، فإنها في الحقيقة مخالفة شكلية ؛ فمانعاه في جوهرهما علتان في كل حالة ، أو علة واحدة تقوم مقام علتين كما يقول النحاة ، مما يجعلني أؤيد العلوي[٤٥] فيما قاله تعليقا على رأي الخوارزمي (نقول : ما تريد بالتركيب الذي زعمت كونه مؤثرا في منعه الصرف ؟ فإن أردت به أنه متى كان في الاسم علتان فرعيتان من العلل التي ذكرناها امتنع منه الجر والتنوين فهذا جيد ، لكنه هو مقصود النحاة من غير زيادة . وإن أردت أنه لابد من حصول هاتين العلتين ، خلا أن النحاة سموها تشبيها فليس من الشبه في شيء ،إنما أسميه تركيباً ، إذ لا شبه بينه وبين الفعل ، فهذا مطلب سهل ، وخلاف في العبارة . فقد عرفت بما أوردناه ضعف ما ذكره الخوارزمي في تقرير هذه العبارة ، وأنه قد ظن أنه قد أتى بخلاف ما أتى به النحاة ، وقد حام فما وقع ، وأرعد وأبرق وما أسال ولا أمطر) .

---

[٤٢] السابق : ١ / ٢١٧ .

[٤٣] السابق : ١ / ٢٢٠.

[٤٤] السابق ١ / ٢٢٥ .

[٤٥] هو يحيى بن حمزة العلوي اليمني في شرحه للمفصل المسمى : " المحصل ،الكاشف لغوامض المفصل " (مخطوط) [نقلا عن هامش ١/٢١٠ من التخمير للمحقق ، العثيمين] .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(٢) صيغة " فَعَالِ " من أسماء الأفعال :

جمع النحاة أسباب بناء الأسماء في الثلاثة الآتية[٤٦] :

• تضمن معنى الحرف : ومعناه أن ينوى مع الكلمة حرف مخصوص ، فيفيد ذلك الاسم فائدة ذلك الحرف المنوي حتى كأنه موجود فيه ، وكأن الاسم وعاء لذلك الحرف ، مثل " أين وكيف " فقد بنيا لتضمنهما معنى همزة الاستفهام .

• أو مشابهة الحرف : وذلك مثل الضمائر ، والمبهمات ، وقد أشبهت الحروف في الشكل أو البناء ،حيث إن منها ما يتكون من حرف ، أو حرفين مثل الحرف تماما ، وأشبهتها أيضا في الافتقار إلى تقدم ظاهر ترجع أو تشير إليه ، كما أنها لا تستبد بأنفسها كشأن سائر الأسماء .

• أو الوقوع موقع الفعل المبني : وذلك كما في حالتنا هذه ، وأقصد بها أسماء الأفعال مما هي على وزن " فعال " ، ففي مثل نَزَالِ وتَرَاكِ ، ذكر النحاة أنهما بنيا لوقوعهما موقع "انزل واترك " ، وكذا ما كان في معنى الأمر من هذا الوزن ، وقد قاسه جماعة من النحاة في جميع الأفعال الثلاثية ، منهم سيبويه .

وما عدا ذلك فمحمول عليها أو راجع إليها ، نحو : " فَجَارِ " و " فَسَاقِ " ، فإنهما وإن لم يكونا واقعين موقع الفعل فإنهما مشابهان ومضارعان لما وقع موقعه ، وهو نزال وتراك ، فبنيا كبنائهما . ويجتمع لهذا الوزن من الأسماء " فعال " بالإضافة إلى مشابهة الأفعال ، أو وقوعها موقعها : التأنيث ، والتعريف ، والعدل[٤٧] .

نأتي إلى صدر الأفاضل الذي يذكر لعلة بناء " نزال " وأضرابها شيئا آخر،(وهو أن يكون بناؤه لتضمنه معنى" لام التعريف "، وهذا لأن فعال قد جاء بمعنى المصدر المعرفة ، ألا ترى أن فجار علم للمعرفة ، كما أن "برَّة" علم للمبرة ، فيكون نزال في الأصل معناه النزول ، فيكون بناؤه لتضمنه معنى اللام المعرفة).

ثم يأتي إلى فجار التي قال النحاة إنها بنيت لأنها شابهت نزال التي بنيت ــ بدورها ــ لأنها وقعت موقع الفعل، وأدت معناه . فيرفض قول النحاة بالمشابهة قائلا[٤٨]:

---

(٤٦) انظر ابن يعيش : ٣/ ٨٠ ، ٤/ ٤٩، والتصريح : ٢/ ١٩٥، وإن حصرها بعضهم في مشابهة الحروف، كابن مالك القائل في ألفيته : والاسم منه معربٌ ومبني لشبهٍ من الحروف مُدني

(٤٧) ابن يعيش : السابق ، نفس الصفحات .

(٤٨) التخمير : ٢ / ١٣٦ ، ٢٤٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(وأما قولهم : بني " فجار " لأنه شابه في الوزن " نزال " ، فمن مكاره النحو ، وهذا لأنه ما من شيء إلا و هو يشبه شيئا ثم لا يعطى حقه) . ثم يعلل بناءها لتضمنها معنى لام التعريف . فلما تضمنت معنى اللام "الحرف " بُنيت كما بنيت كم وكيف وأضرابهما لما شابها همزة الاستفهام .

وقوله هذا مقنع ، ومقبول ، وبخاصة أنه يصدر عن قوانين النحاة أنفسهم ، ويؤكده قول ابن يعيش عند ذكره سبب بناء " نزال "(وإنما بني لما ذكرناه من وقوعه موقع فعل الأمر ، وهذا تقريب ، والحق في ذلك أن علة بنائه إنما هي لتضمنه معنى لام الأمر ، ألا ترى أن نزال بمعنى انزل، وكذلك صه بمعنى اسكت، وأصل اسكت وانزل " لتسكت ولتنزل " كما أن أصل قم : لتقم ، وأصل اقعد ك لتقعد ، يدل على ذلك أنه قد جاء على الأصل في قوله تعالى " فبذلك فلتفرحوا " ، فلما تضمنت هذه الأسماء معنى لام الأمر شابهت الحروف فبنيت)[٤٩]. ويقصد ابن يعيش بقوله " تقريب " : أنه تقريب للمعنى ؛ ليفهمه المبتدؤن . إذن قول الخوارزمي إن فجار ليست مبنية لمشابهتها نزال ، وإنما بنيت لتضمنها معنى الحرف ، مقبول ، جيد . لكن تعميمه ذلك على نزال أيضا ، أدق منه قول ابن يعيش السابق ، إن نزال مبنية ؛ لتضمنها معنى لام الأمر ، لا لام التعريف كما قال هو .

---

(٣) ***بناء المنادى العلم المفرد :***

قال النحاة إن المنادى العلم المفرد يلزم البناء على الضم ، كما أنه يلزم الإفراد ، وقد عللوا لذلك بوجهين :

(أحدهما أنه أشبه كاف الخطاب ، وذلك من ثلاثة اوجه : الخطاب ، والتعريف ، والإفراد ، لأن كل واحد منهما يتصف بهذه الثلاثة ، فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه بني كما أن كاف الخطاب مبنية .والوجه الثاني:أنه أشبه الأصوات لأنه صار غاية ينقطع عندها الصوت ، والأصوات مبنية فكذلك ما أشبهها)[٥٠].

---

[٤٨] ابن يعيش : ٤ / ٥٠ .

[٥٠] أسرار العربية : ٢٢٤ ، وانظر ابن يعيش : ٣/٨١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويقول الخوارزمي : (وتحقيق الكلام فيه : أن الأسماء المظهرة كلها غيب لا خطاب فيها ، ولا حكاية ، إنما الخطاب والحكاية من خصائص المضمرات، فإذا انجر إلى المظهر الخطاب نُزل منزلة الضمير فبني)[٥١]. والحق أنها مخالفة جيدة ضد النحاة ، بيد أنها شكلية ؛ إذ إن النحاة عللوا البناء للمنادى المعرفة بوقوعه موقع ضمير معين ، وهو الكاف " في " أدعوك " ، وهو علّل بناءه لوقوعه موقع المضمر – بوجه عام – من باب أن الخطاب والحكاية من خصائص المضمرات، فإذا انجر إلى المظهر الخطاب نُزل منزلة المضمر فبني.

(٤) ***إعراب الفعل المضارع :***

يرى النحاة أن الإعراب هو التغير الطارئ على الكلمة المعربة،بسبب تغير موقعها ، أو وظيفتها في الجملة ، وتدور الوظيفة الإعرابية حول أسس المعاني المفهمة للمستمع بوجه عام : ما الذي حدث ؟ ومن الذي أحدث هذا الحدث ؟ وعلى من وقع الحدث ؟ . وهو ما حددوه اصطلاحا بالفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة ، وقالوا إن هذه هي المعاني المختلفة الأساسية التي تدور حولها الكلمات في الكلام التام ، وبدونها يقع الإلباس في المعنى . ثم قالوا إن الكلمة المعربة هي التي تختلف عليها هذه المعاني السابقة في الكلام ، ويظهر عليها أثر هذا الاختلاف ، وهو الحركات الإعرابية . ولكن إذا كان قد تحددت أنواع الكلمات في الثلاثة المشهورة : اسم ، فعل ، حرف ، فهل تعرب كلها في الكلام؟ أو بمعنى آخر : أيٌّ منها الذي يقبل المعاني المختلفة في الكلام ؟ وأي منها هو المعرب صراحةً ؟ للنحاة في هذا رأيان :

• **رأي البصريين:** أن المعرب أصالة إنما هو الاسم . لأنه يقبل بصيغة واحدة معاني مختلفة ، وهي الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة ، فلولا الإعراب ما علمت هذه المعاني من الصيغة[٥٢]. ولالتبست هذه المعاني بعضها ببعض ، يدلك على ذلك أنك لو قلت :" ما أحسنَ زيدا " لكنت متعجبا، ولو قلت : " ما أحسنَ زيدٌ " لكنت نافيا، ولو قلت : " ما أحسنُ زيدٍ ؟ " لكنت مستفهما عن أي شيء منه حسن ، فلو لم تعرب في هذه المواضع

---

(٥١) التخمير : ٢ / ١٣٦ .

(٥٢) السيوطي في همع الهوامع : ٤٤/١ . وعلل النحو للوراق : ١٩٩ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لالتبس التعجب بالنفي ، والنفي بالاستفهام،واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض ، وإزالة الإلباس واجب ، أما الأفعال والحروف فإنها تدل على ما وضعت لـه بصـيغها ، فعـدم الإعراب لا يخل بمعانيها ، ولا يورث لبسا فيها ، والإعراب زيادة ، والحكـيم لا يريـد زيادة لغير فائدة[٥٣] إذن البصريون يرون أن الذي يستحق الإعراب إنما هو الأسماء مـن دون الأفعال أو الحروف ، وذلك لتوارد المعاني المختلفة عليها ، ولإزالة الإلباس الحادث في الكلام فيما لو انتفى إعرابها. وعلى هذا فإن الإعراب لا يتحقق في الأفعال لأن زواله عنها لا يحدث إلباسا في الكلام . أما في الفعل المضارع فإنه قد أعرب لا لتوارد المعاني المختلفة عليه ، فهذا غير وارد لأنه فعل ، وإنما لمشابهته الأسماء ، وقد شابهها لعدة أمور منها :(أنه يكون شائعا فيتخصص ، مثل الاسم ، ألا ترى أنك تقول " يقـوم " فيصـلح للحال والاستقبال ، فإذا أدخلت عليه السين أو سوف اختص بالاستقبال ، كما أنك تقول " رجل " فيصلح لجميع الرجال ، فإذا أدخلت عليه الألف واللام اختص برجل بعينه. الوجه الثاني أنه يدخل عليه لام الابتداء كما يدخل على الاسم . الوجه الثالث : أنه يكون صـفة كما يكون الاسم . الوجه الرابع : أنه يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه)[٥٤] .

• **ورأي الكوفيين** : أما هؤلاء فيرون أن أصالة الإعراب ليست حكـرا علـى الأسـماء وحدها ، وإنما يشترك مع الأسماء في أصالة الإعراب " الأفعال " أيضا . و (الدليل على أن أصل الإعراب للأسماء والأفعال معا أن الأفعال أيضا تختلف معانيها كمـا اختلفـت معاني الأسماء ، فتكون ماضية ، ومستقبلة ، وموجبة ، ومنفية ، ومجازى بها ، ومأمورا بها ، ومنهيا عنها ، وتكون للمخاطب والمتكلم والغائب ، والذكر والأنثـى . فـإن كـان اختلاف المعاني أوجب للأسماء الإعراب عندكم ، فاختلاف هذه المعـاني فـي الأفعـال يوجب إعرابها ، لأنها مثل ذلك أو أكثر . وإلا فما الفرق ؟)[٥٥]. وهذا رأي جيد . إلا أنه

---

[٥٣] أسرار العربية : ٢٤ ،٢٥ . وانظر كذا الكتاب :١٣/١ ، الإيضاح :٧٧ ، ابن يعيش : ٦/٧ ، شرح التصريح : ٤٤/١ ، وشرح السيرافي : ٥٩/١، ٧٣ ــ٧٥ .

[٥٤] أسرار العربية : ٢٥ ــ ٢٧ بتصرف . والوجه الرابع والأخير يرى المالقي (رصـف المبـاني : ٤٨) أنه [جهة ضعيفة لا تستتب في كل فعل واسم ، وإنما هي في بعض الأسماء والأفعال] وهذا صحيح .

[٥٥] الإيضاح : ٧٧، وفيه احتجاج البصريين وقولهم [الدليل على صحة ما قلنا إجماع الجميع علـى أن الإعراب إنما دخل الكلام ليفصل بين المعاني المشكلة ، ويدل به على الفاعل والمفعول والمضـاف إليه ، وسائر ذلك من المعاني التي تعتور الأسماء] .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لا يختلف عن رأي البصريين في الأصل ، فكلاهما يرجع علة الإعراب إلى الاختلاف في المعاني الحادثة في الكلام ، وتواردها على الكلمة ، التي خصها البصريون بالأسماء ، وأشرك الكوفيون معها الأفعال، مما يعني قبولهم المبدأ في حد ذاته وهو اختلاف المعاني، ويعني أيضا قبولهم أصالة الإعراب للأسماء.

إلا أن البصريين لا يقصدون ــ فيما أرى ــ توارد واختلاف مطلق المعاني ، فهم لا يرفضون أن يكون للفعل أيضا معاني في الكلام ، وإنما الذي يقصده البصريون ــ بناء على منهجيتهم التعليمية ــ الإعراب الذي يفصل بين معاني بدونه يتحقق الإلباس فيها في الكلام ، فهي ليست معاني مطلقة ، وإنما معاني " مُشْكِلة " كما ذكر الزجاجي ، ورد على الكوفيين بأن (معاني الأفعال إنما هو لغيرها لا لها ، لأنه إنما تختلف معانيها للأسماء التي تعمل فيها، فهو الذي ذكرناه بعينه من اختلاف المعاني المعتورة للأسماء ، ألا ترى أنا لم نقل إن الاسم يختلف معناه في ذاته ليتغير عن الاسمية ولا يتغير المسمى به ، وإنما اختلاف المعاني الداخلة عليها هو أن تكون فاعلة مرة ، ومفعولة أخرى ، وتكون مأمورة مرة ومنهية أخرى ، وتكون مخبرة مرة مخبرا عنها ، وموجبا لها الفعل ومنفيا عنها . فهذا بعينه هو الذي من أجله وجب للأسماء الإعراب)[٥٦].

يأتي **صدر الأفاضل الخوارزمي** برأي ثالث بين الرأيين السابقين ؛ وهو أن الفعل المضارع معرب،ليس على التبعية للأسماء،لمشابهته لها،كما يقول البصريون ، ولا أنه يشترك معها في أصالة الإعراب كما يقول الكوفيون ، وإنما الأصل في الإعراب إنما هو للأفعال أصالة ، وإعراب الأسماء إنما هو على التبعية للأفعال . فهو يرفض إعراب المضارع لمشابهته الأسماء ، ويعلل لذلك بقوله (وأما وجه بطلانه ، فلأن استيجاب المضارع الإعراب لكونه شبيها بالاسم يقتضي أن يكون إعراب المضارع مؤخرا عن إعراب الاسم،و إعراب المضارع غير مؤخر عن إعراب الاسم . أما بيان المقدمة الأولى: فلأن الشيء متى استوجب بالمشابهة حكم شيء فلابد من أن يكون حكم ذلك الشيء مقدما على حكم هذا المستوجب ، وهذا بديهي . وأما بيان المقدمة الثانية فلأن المضارع قد ظفر بإعرابه حالة الإفراد ، والاسم لم يظفر به إلا حالة التركيب ، وحالة التركيب مؤخرة عن حالة الإفراد . بيان أن المضارع قد ظفر به حالة الإفراد ، أن الواضع وضعه معربا حين كان إفراد الكلم . وبيان أن الاسم لم يظفر به معربا إلا حالة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التركيب ظاهر ، وذلك لأن الأسامي في الأصل وضعت عارية عن الإعراب ، ألا ترى أنك إذا علمت صبيا أفراد الأسامي فإنك تقول : وقت أوقات ، حين أحيان ، فلا تعربها البتة ، لأنه لا تركيب ، وبيان أن حالة التركيب مؤخرة عن حالة الإفراد بديهي)[٥٧]. ، والخوارزمي لا يرفض أن المعاني المختلفة التي تعتور الكلمة في الكلام سبب في الإعراب ، بل يؤيدها ، يقول (وأما الموجب لنفس إعراب المضارع فتوارد المعاني المختلفة عليه مع اتحاد اللفظ . ألا ترى أنك إذا قلت : سرت حتى أدخلها فالداخل في الحال واقع ، ولو نصبته لكان الدخول مرتقبا ، وكذلك إذا قلت : أحبني أحببك بالجزم ، فالإحباب غير ثابت)[٥٨]. وهذا رأي الكوفيين نفسه .كما أنه لا يرى بأسا بمشاركة أو مشابهة المضارع في توارد المعاني المختلفة عليهما ، إلا أنه لا يرى ذلك سببا في الإعراب ، فحين يذكر الزمخشري أن دخول السين وسوف واللام على المضارع يؤدي إلى حدوث معاني مختلفة تؤدي – مع حروف المضارعة – إلى مضارعة الاسم ، وبالتالي إعرابه ، نراه يقبل الجزء الأول ويرفض الأخير ، يقول (الفعل المضارع يشبه المنكر من اسم الجنس من حيث إن الفعل المضارع مبهم يصلح للحال والاستقبال ، كما أن المنكر من اسم الجنس كذلك يصلح لهذا ، فلذلك إذا دخله اللام هناك تعين لأحدهما ، كذلك إذا دخله اللام ها هنا [يقصد المضارع] أو السين أو سوف . فهذا الكلام جيد ليس به باس ، إلا أن قوله " فأعرب " رديء ، وهذا لأن إعراب الفعل المضارع غير معلل من إعراب الاسم ، بدليل أن الفعل المضارع مقدم على إعراب الاسم ويستحيل أن يكون المتأخر علة للمتقدم ، وهذا لأن الفعل المضارع قد ظفر بالإعراب حالة الإفراد والاسم لم يظفر به إلا حالة التركيب ، وحالة الإفراد مقدمة على حالة التركيب)[٥٩].فهل يعني ذلك أنه ينكر أن تكون حالة التركيب هي التي يتحقق فيها الإعراب؟

---

[٥٦] السابق : ٨١ .

[٥٧] التخمير : ١/٢٠٤، ٢٠٣ .

[٥٨] السابق : ٣/٢١٨ .

[٥٩] التخمير : ٢١٢، ٢١٣ .

العجيب أنه يثبتها ، مما يفهمنا أن الفعل المضارع يتحقق فيه التركيب وهو في حالة الإفراد ، لا أنه ينكر التركيب في الإعراب ، لنسمعه يوضح رأيه تعليقا على شرحه

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

السابق لكلام الزمخشري : (فإن سألت : ما ذكرت من الدليل إن دل على أن إعراب المضارع موجود في حالة الإفراد ، ها هنا ما يدل على أنه غير موجود فيها ، وذلك أن الإعراب لا يكون إلا في حالة التركيب ، وحالة الإفراد غير حالة التركيب . أجيب : نعم إعراب كل معرب لا يكون إلا في حالة تركيبه ، لكن لِمَ قلت بأن حالة إفراد المضارع غير حالة تركيبه ؟ وهذا لأن المضارع في حالة إفراده تقع الحكاية به كما هو في حالة تركيبه ، فتكون الحالتان واحدة ضرورة ، وهذا لأن حالة إصدار الفعل حالة إصدار التركيب ، وفي حالة الإفراد وقع إصدار المضارع وهو فعل ، فيقع أيضا إصدار التركيب)[٢٠]. هو إذن لا يرفض المشابهة بين الاسم والفعل ، ولا اتفاقهما في تعاور المعاني المختلفة عليهما في الكلام ، ولكنه يرفض أن تكون هذه المشابهة هي السبب في إعراب المضارع .

ويبدو أن رأي الخوارزمي هذا ــ كما يراه الدكتور/ محمد حماسة[٢١] ــ كان كأنه رد فعل لمغالاة البصريين في دعواهم أصلية الإعراب في الأسماء وفرعيتها في الأفعال .إلا أن رأيه هذا يبقى ــ في الحقيقة ــ رأيا عجيبا؛ فحديثه عن إعراب الفعل في الكثير من القبول عمليا ، أو تدريسيا ؛ فنحن نقول : لم يأكل ، (فقط هكذا من غير جملة) ومع ذلك محال أن نقول إلا أن " يأكل " فعل مضارع مجزوم بلم ، دون أن نسأل عن الفاعل أو المفعول ، ولو وضعنا " لن " مكان " لم " لقلنا إنه منصوب لا محالة[٢٢] ، دون البحث عن تمام الجملة ببقية أركانها ــ فضلا عن ــ فضلاتها ، أما الاسم فلا إعراب دون جملة أو تركيب مفيد !! .

---

(٥) نصب التمييز :

ومما يدخل تحت باب المشابهة عند النحاة " التمييز " فالعلة في نصبه عندهم هو مشابهته للمفعول به ، فـ " طاب زيدٌ نفسا " بمنزلة " ضرب زيدٌ عمرا " . قال الزمخشري في

---

[٢٠] السابق : ٣/٢١٣ .

(٥) انظر نتائج الفكر : ص ٧٩

[٢١] العلامة الإعرابية في الجملة : ٢٣٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

توضيح هذه المشابهة: (وشبه المميز بالمفعول أن موقعه في هذه الأمثلة كموقعه في: " ضرب زيد عمرا " ، وفي " ضاربٌ زيدا " و " ضاربان زيدا " و " ضاربون زيدا " و " ضربُ زيدٍ عمرا ")[٦٢] . ويقصد النحاة من هذه الأمثلة وأضرابها أن المميَّز أو التمييز يقع في موقع المفعول به ، سواء كان عامل النصب فيه فعلا مثل " طاب زيد نفسا " فهو مثل المفعول به المنصوب بفعل صريح مثل " ضرب زيد عمرا " ، أو كان غير فعل نحو " عندي عشرون درهما " و" خمسة عشر ريالا " فهو مثل هذا ضاربٌ زيدا " و "ذاك حسنٌ خلقا " ،فالعدد مشبه باسم الفاعل أو الصفة المشبهة المفردين المنونين العاملان النصب في الاسم الذي بعدهما ، و في مثل " هذان منوان سمنا وقفيزان بُرا " فهما مشبهان " هذان ضاربان زيدا " فالنون في المثنى قد منعت الاسم من أن يضاف إلى ما بعده ، ووجب نصبه به . وعلى الجملة التمييز مشبه ــ في نصبه ــ بالمفعول به المنصوب بفعل أو شبهه .

يأتي الخوارزمي فيرفض هذه المشابهة ولا يعتبر لها قيمة هنا ، ويصف هذا الرأي بقوله : (هذه تمحلات النحويين ، وقد ذكرت ــ فيما مضى ــ أن قياس الشبه كيف ينبغي أن يكون حتى يعتبر)[٦٣] ، ثم يعطينا رأيه في علة نصب التمييز بقوله : (والحقيقة أن هذه الأشياء منصوبة بنزع الخافض) والحقيقة أن النحاة قصدوا من مشابهة التمييز بالمفعول : (أن موقعه في هذه الأمثلة كموقعه ، يعني أن التمييز يشبه المفعول ، من حيث إن موقعه آخرا ... كما أن المفعول كذلك ، فإنه يأتي فضلة بعد تمام الكلام ، ونعني بقولنا فضلة أنه يأتي بعد استقلال الفعل بفاعله ، كما أن المفعول كذلك ، ولذلك وجب أن يكون منصوبا كما أن المفعول كذلك ... فقولك " طاب زيد نفسا " بمنزلة ضرب زيد عمرا في وقوعه طرفا بعد التمام كوقوع المفعول)[٦٤]. وهذا الرأي يتماشى مع منطق النحاة في أن النصب هو علم للفضلات في الكلام ، وعلم النصب إنما هو المفعول به الذي شابهه التمييز في أنه أتى آخر الكلام، بعد تمام أركانه ، فهو إذن فضلة بمفهوم النحاة للفضلة على ما هو معروف من رأيهم.

---

(٦٢) انظر : ابن يعيش : ٢/٧٠ .

(٦٣) التخمير : ١ / ٤٤٩ .وهذا نفس قول الكوفيين في خبر ما الحجازية .انظر: ائتلاف النصرة :ص١٠٧ .

(٦٤) ابن يعيش : ٢/٧١ . وانظر أسرار العربية : ١٩٨ ، ١٩٩ ، والإيضاح : ١٣٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثم إن قوله إن التمييز منتصب على نزع الخافض إقرار منه بأنه مفعول ، فهذا هو كلام النحاة في مثل هذه الحالة ؛ إنه مفعول به منصوب على نزع الخافض . هذا من ناحية ، ومن الناحية الأخرى إن القول بأن سبب النصب إنما هو نزع الخافض ، فإن (هذا خطأ ، لأنه لو كان فقدان الخافض ينصب ، كان ينصب في كل حال ، وليس نجد ذلك ، كقولك : حسبك بزيد ثم تقول : حسبك زيدٌ ، فلو كان فقدان الخافض ينصب ما ارتفع " زيد ")[٦٥] .

---

(٦) *نصب الحال* :

والقول في سبب نصب الحال قريب من المسالة السابقة ، فالنحاة يشبهون الحال بالمفعول به ، ويعللون ذلك بنفس سبب نصب التمييز؛ يقول الزمخشري:(شُبِّه الحال بالمفعول من حيث إنها فضلة ، جاءت بعد مضي الجملة)[٦٦].

ولكن صدر الأفاضل الخوارزمي يعترض على ذلك كما اعترض على شبيهه " التمييز"، يقول : (أنا لا أتعجب من شيء يعجبني من هؤلاء ، بإضافتها إلى الأحكام التي بنيت على أصول أصيلة ، وأركان وثيقة ، إلى أدنى مشابهة بين الشيئين ، ألم يعرفوا أنه ما من شيء إلا وهو يشبه شيئا ، ثم لم يحظ المشبه بحكم المشبه به ؟ بدليل أن الفقير قد يشبه في شيء الأمير، ثم لا يبجل تبجيل الأمير، ... والحال في الحقيقة خبر "كان")[٦٧].

ويرى أن (الحال المؤكدة في الحقيقة خبر مازال)[٦٨]. ويقول في موضع آخر: (وأما تنكير الحال فلأنها في الأصل على ما ذكرنا خبر " كان ")[٦٩].وهذا ليس بصحيح؛(لأن خبر كان ليس من شرطه أن يكون نكرة ، بل قد يجيء معه معرفة مضمرا أو مظهرا مثل : كنته ، وكان زيد أخاك ، والحال لا تكون مضمرة ، وخبر كان هو خبر المبتدأ بكماله ، وليس الحال كذلك ، فإنها ليست كل الخبر بل هي فضلة أو بعض منه،وأيضا فخبر كان لا يتم دونه الكلام ، والحال من شرطها أن يتم دونها الكلام)[٧٠].وقال ابن يعيش

---

(٦٥) الإيضاح : ١٣٩ .

(٦٦) ابن يعيش : ٥٥/٢ .

(٦٧) التخمير : ٤٢٣ .

(٦٨) السابق : ٤٣٦ .

(٦٩) السابق : ٤٣٢ .

(٧٠) علم الدين الأندلسي : المحصل في شرح المفصل ٢٤٤/١ نقلاً عن التخمير هامش ٤٣٢/١ للمحقق د/ العثيمين .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جامعة الفيوم
مكتبة الكلية

(الحال تشبه المفعول وليست به، ألا ترى أنه يعمل فيها الفعل اللازم غير المتعدي نحو: جاء زيد راكبا و أقبل عبد الله مسرعا "،فأقبل وجاء فعلان لازمان غير متعديين ، وقد عملا في الحال فدل ذلك أنها ليست مفعولة كضرب زيد عمرا ... ولو كانت الحال مفعولة لجاز أن تكون معرفة ونكرة كسائر المفعولين،فلما اختصت بالنكرة دل على أنها ليست مفعولة ، وإذ قد ثبت أنها ليست مفعولة ، فهي تشبه المفعول من حيث إنها تجيء بعد تمام الكلام واستغناء الفعل بفاعله ... فأشبه قولك :" جاء عبد الله راكبا " قولك " ضرب عبد الله رجلا " ، ولأجل هذا الشبه استحقت أن تكون منصوبة مثله)[٧١].ثم إن كلام النحاة لا يلجئنا إلى تقدير" خبر كان "وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير.

والآن بعد عرض هذه الآراء لصدر الأفاضل الخوارزمي حول المشابهة باعتبارها إحدى العلل التفسيرية للنحاة ، نخرج بشيء مهم حول رأيه في المشابهة ، وهو أنه ــ رغم نقده للنحاة في الكثير من المواطن التي عللوها بالمشابهة ــ لا يبطل المشابهة، بل ويعترف بها ويقرها في بعض الأحيان ، مما يعني أنه لم يرفضها في حد ذاتها ، وإنما رفض توسع النحاة في استخدامها . فهو يعترف بالمشابهة بشرط واحد يحدده هو بقوله : (إنما الذي يعتبر به من الشبه أن يكون الشيء يشبه الشيء لا يفوته إلا الصورة)[٧٢]. ويضرب له مثلا بـ " ما ولا " المشبهتين بـ " ليس " يقول عنهما (قياس الشبه الذي يوجب في المشبه الحكم مثل هذا ، و هذا لأن " ما " ينزل منزلة "ليس " في المعنى،لا يفوته شيء من أشياء " ليس " إلا الصورة ، وكذلك " لا ")[٧٣].وفي موضع آخر يحدد التشابه المقبول والمعني لديه (وذلك " ما " النافية ، فإنها لما كانت بمعنى " ليس "وهو نفي الحال أعملت في المذهب الحجازي عملها،ومثل المبتدأ فإنه لما كان بمعنى الفاعل أعطي صورته وهي الرفع ، ومثل اسم الفاعل فإنه لما كان بمعنى المضارع أعمل عمله،

---

[٧١] ابن يعيش : ٢/٥٥ .

[٧٢] التخمير : ١/٢١٨ . وقد كرر هذه المقولة في ١/٢١٨ ، ٤٢٣ ، ٤٤٩، ٢/١٣٦ .

[٧٣] التخمير : ١ / ٢٩٤ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فحاصل المسألة أن المشبه به في هذه الصور واحد ، لا يفوته إلا الصورة)[٧٤] . وعلى ذلك فالمبني عنده هو الذي امتنع إعرابه لمناسبة الحرف[٧٥].

وتركيب الزيادة ــ في الممنوع من الصرف ــ في الألف والنون المضارعتين لألف التأنيث ، في مثل سكران وعثمان ... والذي يشهد لقيام الشبه بينهما ...[٧٦]. فهو يأتي بالدليل على المشابهة الحاصلة،ثم نراه يعلق على تعليل النحاة مشابهة " إن " وأخواتها الفعل في العمل بأنها (علة مسترذلة ،ورزالتها ظاهرة ، وعما قليل تساق إليك العلة في شبهها)[٧٧] ، فهو يقبل المشابهة بينهما إلا أنه يرفض تعليل النحاة لهذه المشابهة،ويعد بتقديم علة " غير مسترذلة " إلا أنه ينسى تقديمها فيما يبدو. ونراه يعلل إلصاق التاء ب "لا " في " لات " العاملة عمل " ليس " بقوله (وإنما أردفت بالتاء ليصير لها ب " ليس " صورة ، كما لها بها شَبَه معنى ، فيحسن فيها إضمار اسمها ، إذ إضمار الاسم لا يكون في الحروف ، إنما يكون في الأفعال)[٧٨].

إلا أن النحاة في قولهم بالمشابهة ما كانوا يصدرون عن وجهة نظر الخوارزمي، وإنما كانت لهم وجهة نظرهم التي تختلف عن وجهة نظره ؛ فهم لا يقبلون المشابهة في كل شيء بين المتشابهين كما يرى هو ، بل إن (الشيء يحمل على الشيء لمناسبة بينهما، إما من جهة اللفظ ، وإما من جهة المعنى)[٧٩] وليس في كل شيء ، فقد أُلحق المنادى الشبيه بالمضاف بالمنادى المضاف و هو لا يعمل عمله فيما يليه ، إذ لا يجر معموله مثل المضاف يقول ابن يعيش موضحا ذلك (فإن قيل : المضاف عامل في المضاف إليه الجر ، وهذا [الشبيه بالمضاف] عاملٌ نصبا أو رفعا ، فقد اختلفا ، قيل : الشيء إذا أشبه الشيء من جهة فلا بد أن يفارقه من جهات أخرى ، ولولا تلك المفارقة لكان إياه ، فلم تكن المفارقة قادحة في الشبه)[٨٠]. بل إنه (لا يلزم تساوي المتساويين في معنى في

---

(٧٤) السابق : ١ / ٢١٨ .

(٧٥) السابق : ١ / ٢٠٥ .

(٧٦) السابق : ٢١١، ٢١٢ .

(٧٧) السابق : ١ / ٢٨١ .

(٧٨) السابق : ١ / ٥٢٤ .

(٧٩) ابن يعيش : ٥ / ٨١ .

(٨٠) ابن يعيش : ١ /١٢٧، ١٢٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جميع الأحكام)[٨١] وهذا على النقيض تماما من وجهة نظر الخوارزمي الذي يرى وجوب التشابه التام بين المتشابهين اللهم إلا في الصورة . ويعلل السيرافي عدم تسكين الممنوع من الصرف بناء على مشابهته الفعل ، إذ إن الفعل كما لا يدخله الجر والتنوين فإنه يدخله السكون ، بقوله (إن ما شُبه بالشيء لا يجب أن يساوى به في جميع أحواله المشبَّهة ، فلما أشبهت هذه الأسماء الأفعال بما شملها من الثقل ، سُوي بينهما في اللفظ الذي لا يكون إجحافا بالاسم)[٨٢]. واضح إذن أن منحى كل من الفريقين مختلف ، فللنحاة في المشابهة أصول وقواعد مقررة ، ومقصد ومفهوم محدد ، يختلف عن الخوارزمي ، الأمر الذي كان ينبغي فيه على الخوارزمي أن يتجنب الاعتراض عليه إلا من نفس وجهة نظر النحاة ، وقد رأينا عند الحديث عن الحال والتمييز أن المشابهة التي نسبها الخوارزمي للنحاة ، أو فهمها عنهم ليست هي مرادهم . صحيح أننا وجدنا له بعض الآراء الجيدة الجديرة بالاعتبار ، إلا أنه كان ينبغي عليه ألا يفترض الصحة في رأيه هو فقط دون رأي غيره من أئمة النحاة ، بل يحاول أن يلتمس لهم العذر إن رأى خطأ . ويبدو أن بعض النحاة كان يقصد صدر الفاضل الخوارزمي حين قال: (حدود النحاة وغيرهم من علماء الشرع ليست حقيقة يراد بها الكشف التام عن حقيقة الحدود ، وإنما الغرض بها تمييز الشيء ليعرف أنه صاحب هذا الاسم ، و لهذا لا تراهم يحترزون عما يحترز عنه أهل العقليات من استعمال الجنس البعيد ونحوه . وإنما وقع عليهم الاعتراض بذلك وأمثاله في كتب النحو من جهة متأخري المشارقة، الذين نظروا في تلك العلوم ، ولم يراعوا مقاصد أرباب الفنون)[٨٣].

رحم الله صدر الأفاضل الخوارزمي ، النحوي الفقيه ، وجزاه خيرا على ما أسدى لهذه اللغة الخالدة ، وغفر له زلاته ، إنه هو الغفور الرحيم .

---

[٨١] التصريح : ١ / ٢٣ .

[٨٢] شرح السيرافي : ١ / ٣٧ ، ٣٨ . وتعليقا على قول سيبويه [وسأفسر لك إن شاء الله ما يكون بمنزلة الحرف في شيء ، ثم لا يكون معه على أكثر أحواله] يقول السيرافي ٢٤١/٣ : [يعني أن الأشياء التي يشبه بها الشيء في حال ، ويفارقها في أحوال كثيرة ، منها ما قد مضى في أول الكتاب ، نحو تشبيه الفعل بالاسم في حال ، وتشبيه " ما " بـ " ليس "، وغير ذلك] .

[٨٣] حاشية الشيخ يس على التصريح : ١ / ١٧ ، ١٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثبت المراجع

(١) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (تحقيق : د/ طارق الجنابي) ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ = ١٩٨٧ .

(٢) أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري (تحقيق : محمد بهجة البيطار) ، منشورات المجمع العلمي العربي بدمشق ، (د.ت) .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف : لأبي البركات الأنباري (تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد) ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٨٢ .

(٤) الإيضاح في علل النحو : لأبي القاسم الزجاجي (تحقيق : د/ مازن المبارك) ، دار النفائس ، بيروت ، الطبعة السادسة ، ١٤١٦ = ١٩٩٦ .

(٥) التخمير في شرح " المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري " : لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (تحقيق : د/ عبد الرحمن العثيمين) ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠ .

(٦) التصريح بمضمون التوضيح : للشيخ خالد الأزهري ، عيسى الحلبي ، القاهرة ، (د . ت) .

(٧) حاشية الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي على تصريح الشيخ خالد ، مطبوع على هامش التصريح .

(٨) حاشية يس بن زين الدين العليمي على شرح الفاكهي على القطر ، مطبوع على هامش شرح الفاكهي .

(٩) رصف المباني في شرح حروف المعاني : للمالقي (تحقيق : أحمد محمد الخراط) ، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق ، (د . ت) .

(١٠) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: (تحقيق : د/ محمود مصطفى حلاوي) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٠ = ١٩٩٩ .

(١١) شرح الفاكهي على قطر الندى ، مصطفى الحلبي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٠ = ١٩٧١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(١٢) شرح كتاب سيبويه : لأبي سعيد السيرافي (تحقيق جماعة) ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ج١ =١٩٨٦ ، ج٢ =١٩٩٠ ، ج٣ =١٩٩٨ .

(١٣) شرح المفصل : لابن يعيش ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، (د . ت) .

(١٤) العلامة الإعرابية في الجملة : للدكتور / محمد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١ .

(١٥) علل النحو : لبي الحسن الوراق (تحقيق : محمود محمد نصار) ، منشورات بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢ = ٢٠٠٢ .

(١٦) كتاب سيبويه : (تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون) ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، (د . ت) .

(١٧) اللباب في علل البناء والإعراب : لأبي البقاء العكبري (تحقيق : غازي مختار طليمات) ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦ = ١٩٩٥.

(١٨) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : لابن هشام المصري ، دار السلام ، القاهرة، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢ = ٢٠٠٢ .

(١٩) نتائج الفكر : للسهيلي (تحقيق : د/ محمد إبراهم البنا) ، منشورات جامعة قاريونس ، ليبيا ، ١٩٧٨.

(٢٠) همع الهوامع شرح جمع الجوامع : للسيوطي (تحقيق د. عبد العال سالم مكرم) مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner